

تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٠٥ م

المحترمين

السادة مساهمو شركة أحمد حسن فتيحي وشركاه

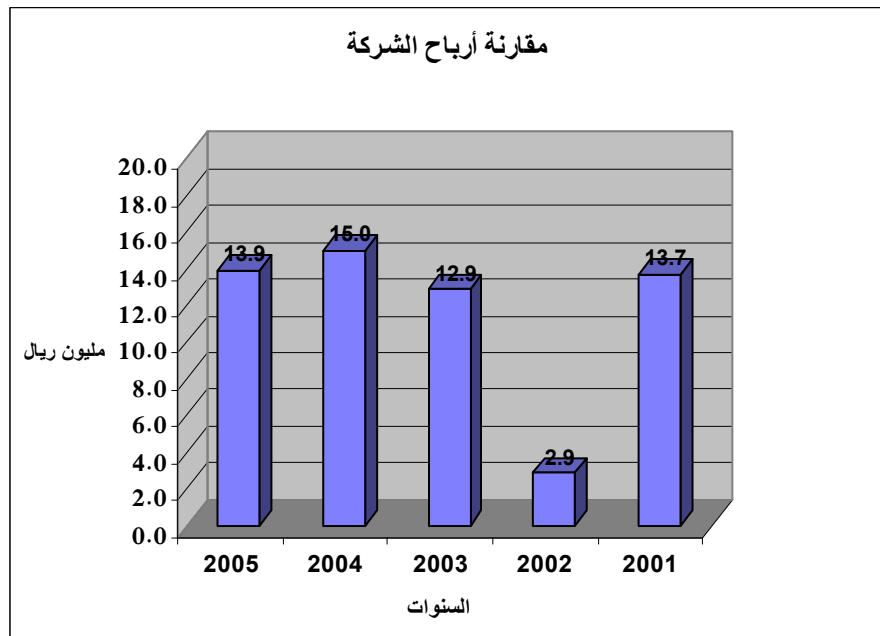
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسر مجلس الإدارة الشركة أن يقدم لكم تقريراً ملخصاً عن أداء الشركة مرفقاً به القوائم المالية الموحدة المدققة وتقرير المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١/٥/٢٠٠٥. ومن الجدير بالذكر أن القوائم المالية الموحدة تتضمن نتائج جميع مراكز وفروع الشركة بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى نتائج شركة "مارينا بي" - جنيف وفروعها، وشركة "مارينا بي فادوس" - ليشتنتشتين.

أولاً:- الأرباح المحققة خلال عام ٢٠٠٥ م

حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت ١٣,٩ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بأرباح بلغت ١٥,٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٤ م وبنقص نسبته ٧,٥ %، ويعزى هذا النقص بشكل رئيسي إلى ما يلي:

١. أرباح غير متكررة بمبلغ ٤,٧ مليون ريال ناتجة عن بيع أصول خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بأرباح فروع غير مستمرة بلغت ٩,٩ مليون ريال عام ٢٠٠٤ م ناتجة عن تصفية فرع "مارينا بي" بميلانو.
٢. نمو الأرباح التشغيلية بنسبة ٣٧ %، حيث بلغت ١٣,٥ مليون ريال عام ٢٠٠٥ مقارنة بمبلغ ٩,٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٤ م. وقد جاء ذلك نتيجة تغيير استراتيجية التسعير مع التركيز على تجديد المخزون (خاصة المجوهرات) وازدياد الدعم التسويقي.
٣. "إيرادات أخرى" بمبلغ ٢,٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٥ م وهي عبارة عن إيرادات ودائع مرابحات إسلامية بمبلغ ٢,١ مليون ريال، وأرباح استثمارات مستلمة بمبلغ ٠,٥ مليون ريال مقارنة "بإيرادات أخرى" في عام ٢٠٠٤ م بلغت ٢,٣ مليون ريال ناتجة عن عوائد استثمارات.



ثانياً:- المبيعات ومجمل الربح

تمكنت الشركة من تحقيق إجمالي مبيعات بلغ ١١٩,٩ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بإجمالي مبيعات قدره ١٣٢,٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٤ أي بنقص نسبته ٩,٧% ويرجع ذلك إلى انخفاض في سوق المجوهرات وبالخصوص في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية بسبب توجه الكثير للاستثمار في سوق الأوراق المالية على حساب الإنفاق في سوق المجوهرات وبقية المنتجات الكمالية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض مبيعات شركة "مارينا بي" من ١٠,٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من انخفاض المبيعات، إلا أن الشركة قد استطاعت رفع هامش الربح من ٣٥,٣% في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢% في عام ٢٠٠٥ محققة بذلك نمواً في مجمل الربح بلغ ٧,٥%， حيث حققت الشركة مجمل ربح بلغ ٥٠,٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٤٦,٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٤.

البيع النقدي:

توافقاً مع نهج الشركة، فإن مجمل مبيعاتها نقدية وفورية. ويبين الجدول التالي المبيعات ومجمل الربح داخل وخارج المملكة خلال عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٤م:

مجمل الربح		المبيعات		بالمليون ريال
م٢٠٠٤	م٢٠٠٥	م٢٠٠٤	م٢٠٠٥	
٤١,٧	٤٧,٥	١٢٢,٤	١١٤,٣	المملكة العربية السعودية
٥,١	٢,٨	١٠,٣	٥,٥	الفروع خارج المملكة ("مارينا بي")
٤٦,٨	٥٠,٣	١٣٢,٧	١١٩,٨	الإجمالي

ثالثاً:- المصروفات

بلغ إجمالي المصروفات ٤٣,٧ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٥م مقارنة بـ ٤٤,٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م أي بنقص قدره ٣,٠ مليون ريال، وبنسبة ٥٠,٧% ويرجع هذا بشكل أساسى إلى:

١. تعيين فريق الإدارة التنفيذي الجديد منذ أغسطس عام ٢٠٠٤م، حيث كان الفرق بين تكلفة الفريق في الخمس شهور الأخيرة من عام ٢٠٠٤م مقارنة بسنة كاملة عام ٢٠٠٥م هو زيادة في المصروفات بمبلغ ٢,٣ مليون ريال.
٢. تقليص في المصروفات بلغ ٢,٠ مليون ريال.

رابعاً:- المخزون

سجل صافي رصيد المخزون في ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٥,٤ مليون ريال (بعد خصم ٠,٨ مليون ريال مخصص هبوط أسعار المخزون) وبزيادة ١,٧% عن رصيد المخزون في ٢٠٠٤/١٢/٣١ الذي سجل ٢٢١,٦ مليون ريال. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع دعم قسم المجوهرات والذهب بشراء بضاعة جديدة، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في زيادة مبيعات المجوهرات والذهب بالمملكة في الرابع من عام ٢٠٠٥ م بنسبة ٣٦,٩% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٤.

وفي المقابل نجحت الشركة في تخفيض إجمالي مخزون السلع الكمالية دون الذهب والمجوهرات بمبلغ ٦,٥ مليون ريال -من ٤٧,١ مليون ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ م إلى ٤٠,٦ مليون ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م- أي بنسبة قدرها ١٣,٨%.

خامساً:- أصول وخصوم الشركة

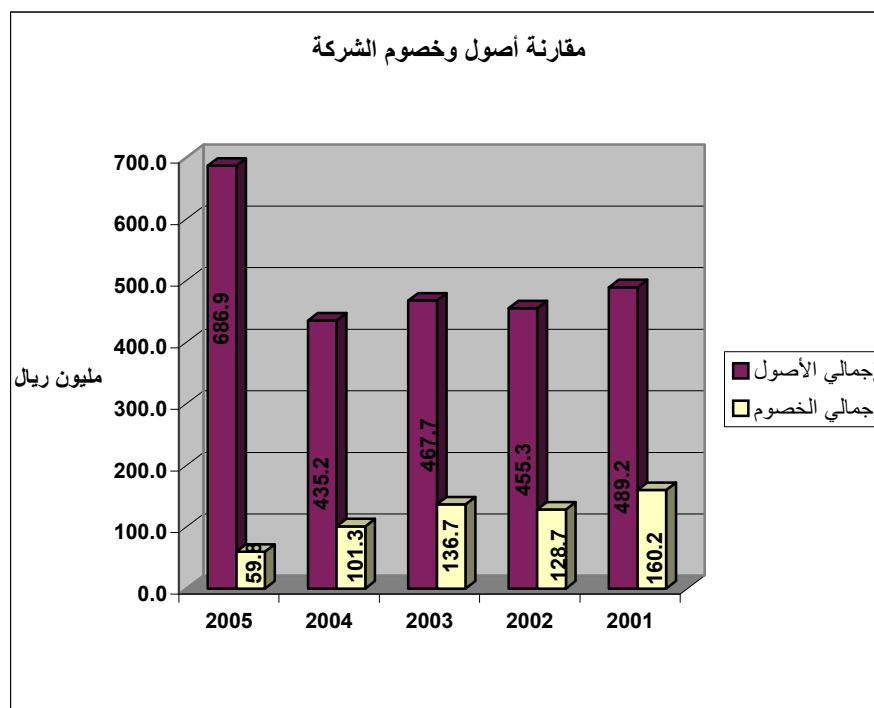
بلغ مجموع أصول الشركة في ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٦٨٦,٩ مليون ريال، منها أصول متداولة قيمتها ٤٨٢,٦ مليون ريال مقابل خصوم متداولة بمبلغ ٥٣,٨ مليون ريال وبمعدل سيولة قدره ٩ مرة، وهي نسبة جيدة جداً تعكس مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الخصوم لا يتعدى ٨,٧% من إجمالي الأصول.

كما قامت الشركة بتخفيض إجمالي الالتزامات بمبلغ ٤١,٥ مليون ريال من ١٠١,٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٩,٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٥ لتصبح التزامات الشركة في ٢٠٠٥/١٢/٣١ كما يلي:

مليون ريال

٢٨,٠	مرابحات إسلامية وتورق
١٤,١	الموردون
١١,٠	مخصصات
٦,٧	أخرى
<u>٥٩,٨</u>	<u>الإجمالي</u>

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد قامت بتحويل جميع قروضها التمويلية إلى معاملات خاضعة للشريعة الإسلامية، ومن ثم فقد تم سداد كامل أرصدة القروض غير الإسلامية القصيرة والطويلة الأجل بمبلغ ٤٦,٦ مليون ريال قبل مواعيد سدادها مما كان له أثر في تخفيض المصاريف البنكية بنسبة ١٢,٦%.



سادساً:- زيادة رأس المال

وافقت الجمعية العامة غير العادية الثانية المؤجلة -والمنعقدة بتاريخ ١٤٢٦/٠٩/٥هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/٨م- على زيادة رأس مال الشركة من ٢٢٠ مليون ريال إلى ٣٨٥ مليون ريال بطرح ٣,٣ مليون سهم عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية بسعر ٩٠ ريال للسهم الواحد (٥٠ ريال قيمة اسمية و ٤٠ ريال كعلاوة إصدار) والتي تم الاكتتاب فيها خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م وبذلك زاد عدد الأسهم من ٤,٤ مليون سهم إلى ٧,٧ مليون سهم.

وسينت استخدام صافي متحصلات زيادة رأس المال البالغة ٢٩٤,٣ مليون ريال -والتي تم تحصيلها في ٢٠٠٥/١١/٦م- في التوسيع الجغرافي بحسب الخطة المعتمدة من مجلس الإدارة، وما قد يطرأ عليها من تغييرات بحسب ظروف السوق.

سابعاً:- الاستثمارات

المركز الطبي الدولي:

يقوم المركز الطبي الدولي باللمسات الأخيرة لافتتاحه -بمشيئة الله تعالى- خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٦م، وتتجدر الإشارة إلى أن حصة الشركة في شركة المركز الطبي الدولي تبلغ ٦٧,٤ مليون ريال أي بنسبة مساهمة تبلغ ١٩,٣ % من إجمالي رأس المال. هذا ويرأس مجلس إدارة شركة المركز الطبي الدولي الدكتور / وليد أحمد حسن فتيحي -عضو مجلس الإدارة- وتبلغ حصته في رأس المال ٢,١ %.

شركة تجارة السلع الكمالية الثمينة المحدودة (فتبي حونبور):

تبلغ حصة الشركة في شركة تجارة السلع الكمالية الثمينة المحدودة نسبة ٢٠٪ من إجمالي رأس المال البالغ ٥,٠ مليون ريال. ويدبر هذه الشركة عضو مجلس الإدارة المهندس/ محمد أحمد حسن فتيحي، وتبلغ حصته بها ٢٠٪ من رأس المال. كما يمتلك عضو مجلس الإدارة الدكتور/ وليد أحمد حسن فتيحي نسبة ١٠٪ من رأس المال المذكور.

الاستثمارات الأخرى:

يبين الجدول التالي استثمارات الشركة في شركات أخرى خلال عام ٢٠٠٥م. وتجدر الإشارة إلى أن حصة الشركة في أي من الشركات المذكورة أدناه لا تتجاوز ١٠٪ من رأس المال:

بالألف ريال	تكلفة الاستثمار	مخصص تقييم استثمارات	صافي رصيد الاستثمار
٥,٤٢٨	٥,٤٢٨		٥,٤٢٨
٣,٠٩٢	٣,٠٩٢		٣,٠٩٢
٥٦٢	٥٦٢		٥٦٢
٠	(١,٠٠٠)	١,٠٠٠	(١,٠٠٠)
٠	(١٠٠)	١٠٠	(١٠٠)
٣٧٥	٣٧٥		٣٧٥
٩,٤٥٧	(١,١٠٠)	١٠,٥٥٧	الإجمالي

- تم تكوين مخصص هبوط استثمارات بمستشفى عرقة التخصصي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال عام ٢٠٠٥م.
- تم بيع حصة الشركة في شركة جدة القابضة للتطوير بمبلغ ١٣٢,٥٠٠ ريال وقد كانت تكلفتها الدفترية ١٢٥,٠٠٠ ريال.
- لي بوي إنستريز: إحدى الاستثمارات المقترحة بواسطة بنك "أركابيتا".
- تم تكوين مخصص هبوط قيمة استثمار بشركة نجم السعودية بمبلغ مليون ريال في ميزانية عام ٢٠٠٣م بناءً على أدائها المالي.

ثامناً:- أعضاء مجلس الإدارة

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة -الواردة أسماؤهم أدناه- بتاريخ ٢١/٠٤/٢٠٠٤م ولفترة
ثلاث سنوات تنتهي في ٢٠/٠٤/٢٠٠٧م:

- الأستاذ/ أحمد حسن فتيحي (رئيس المجلس)
- معايى الدكتور/ محمد عبده يمانى (عضو)
- الأستاذ/ فيصل عبد العزيز كعكى (عضو)
- الدكتور/ وليد أحمد حسن فتيحي (عضو)
- المهندس/ محمد أحمد حسن فتيحي (عضو)
- المهندس/ أنيس عبد الجليل جمجم (العضو المنتدب)
- المهندس/ عماد محمد عبده هاشم (عضو)

تاسعاً:- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بلغت رواتب بعض أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم من موظفي الشركة ٢,٢٥٠,٦٠٠ ريال في عام ٢٠٠٥م مقارنة بـ ٩٣٧,٧٥٠ ريال عن الفترة من أغسطس حتى ديسمبر ٢٠٠٤م. وقد تقرر توزيع مبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال مكافأة عضوية مجلس الإدارة لكل من معايى الدكتور/ محمد عبده يمانى، والأستاذ/ فيصل عبد العزيز كعكى، والدكتور/ وليد أحمد حسن فتيحي، والمهندس/ محمد أحمد حسن فتيحي، والمهندس/ أنيس عبد الجليل جمجم، والمهندس/ عماد محمد عبده هاشم، ليبلغ بذلك إجمالي المكافآت المقرر توزيعها مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال، في حين تنازل الشيخ/ أحمد حسن فتيحي -رئيس مجلس الإدارة- عن مكافأة عضويته في مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٥م.

عاشرًا:- اجتماعات وأهم قرارات مجلس الإدارة

حضر كافة أعضاء مجلس الإدارة الاجتماع الذي عقد بمقر الشركة بتاريخ ٢٣/٠٥/٢٠٠٥م.

وخلال العام المالي المنصرم كانت هناك قرارات بالتمرير لمجلس إدارة الشركة نلخص أهمها كما يلي:

رقم القرار	التاريخ	خلاصـة القرـار
٦	٢٠٠٥/٠١/٠٩ م	بيع عماير الشركة بطريق مكة - كيلو ٥ بـمبلغ ٧,١ مليون ريال
١٠	٢٠٠٥/١١/٢٦ م	المباشرة في تنفيذ خطة التوسيع الجغرافي تسديد كافة القروض البنكية غير الإسلامية وبالنسبة لـ٤٦,٦ مليون ريال الدخول في استثمارات متعددة قصيرة الأجل وطويلة الأجل

حادي عشر:- لجنة المراجعة

يوجد لدى الشركة إدارة للمراجعة الداخلية والتي ترفع تقاريرها للجنة المراجعة (المكونة من معالي الدكتور/ محمد عبده يمانى، والدكتور/ وليد أحمد حسن فتحى، والمهندس/ عماد محمد عبده هاشم)، وأن لجنة المراجعة حرصت على التأكيد من أن نظام الرقابة الداخلية في الشركة قد أعد على أسس سليمة وتم تفويذه بفاعلية. ويقر مجلس الإدارة صحة إجراءات الرقابة الداخلية.

وبناءً على الدعوة الموجهة لعدد من مكاتب مراجعة الحسابات للتقدم بعروضها لمراجعة القوائم المالية لشركة أحمد حسن فتحى وشركاه "شركة مساهمة سعودية" للعام المالي ٢٠٠٦م، وصلتنا خمسة عروض من مكاتب المراجعة التالية:

المحاسب	
١ مجدي سعيد أحمد بادريق (محاسبون ومبرجون قانونيون)	
٢ البسام (محاسبون قانونيون واستشاريون)	
٣ طلال أبو غزالة وشركاه (محاسبون قانونيون) ومكتب عبدالله ثويني الثنائي (محاسبون قانونيون)	
٤ السيد العيوطي وشركاه (محاسبون ومبرجون قانونيون)	
٥ د. محمد العمري وشركاه (محاسبون قانونيون)	

وبحسب ما تقتضيه المادة الثامنة من مهام لجنة المراجعة التي حدتها ضوابط وزارة التجارة والصناعة لاختيار مراجع حسابات الشركات المساهمة، وبعد الاطلاع على العروض المرسلة من قبل هذه المكاتب، أوصت لجنة المراجعة عقب اجتماعها بتعيين المحاسب القانوني السادة/ طلال أبو غزالة وشركاه (محاسبون قانونيون) ومكتب عبدالله ثويني الثنائي (محاسبون قانونيون) لمراجعة حسابات الشركة للعام المالي ٢٠٠٦م.

ثاني عشر:- التوصيات

يتقدم مجلس الإدارة بتوصيته إلى الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بالموافقة على ترحيل أرباح العام المالي ٢٠٠٥م إلى الأرباح المدورة.

الختام

يقدم مجلس إدارة الشركة بالشكر للسادة مساهمي وعملاء الشركة على ثقتهم ومساندتهم، كما نتوجه بالشكر لإدارة ومنسوبي الشركة لما بذلوه من جهود مثمرة وأداء متميز.

وختاماً، نشكر الله العلي القدير على توفيقه ومنه وكرم عطائه، له الحمد وله الشكر وجزيل الثناء.

مجلس الادارة

م ۲۰۰۶ / ۰۳ / ۰۱